المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

استراتيجية محو الأمية

في البلاد العربية

تونس ١٩٨٧

مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ تونس

مقدمـــة

١ ـ تعتبر الأمية احدى المشكلات الكبرى التي تنوء بها الانسانية؛ وهي إلى جانب أنها عقبة في سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فهي مظهر من مظاهر القصور في حقوق المواطنة الصالحة؛ فالتعليم والعمل، هما حقان أساسيان للمواطنين، وهكذا فالأمية عدوان على الافراد من حيث حرمانهم من حقوقهم، وحرمانهم من واجباتهم، لعجزهم عن الاسهام المعنوي والمادي، في تطوير المجتمع، وهي عدوان على المجتمع نفسه، لحرمانه من القدرات الدافعة إلى التقدم الحضاري ...

ومع أن مقاومة الأمية لم تتوقف، فقضي عليها في بعض المجتمعات، فانها تتخذ موقعها الحصين، في البلاد النامية، ومع أن اعداد المتحررين من الأمية تقل عالميا الا أن نسبة الأمية في ازدياد، نظرا للانفجار السكاني ...

٢ ـ وقد مرت الشعوب في تجربة محو الأمية باستراتيجيات متعددة منها :

ـ استراتيجية القدرة، وهي التي اتبعتها الدول المتقدمة، التي استطاعت أن تقضي على الأمية بتعميم التعليم وإلزامه، في الوقت الذي طورت فيه المجتمع كله، وحررته من التخلف، بمرور الزمن ... ومنها :

ـ استراتيجية الطفرة؛ وهي التي لجأت إليها الدول الاشتراكية، التي جعلت فاتحة برنامجها الاجتماعي الاهتمام بالانسان، وتحريره من الجهل، واطلاق طاقاته، انطلاقا من أنه هو صانع التقدم، ومنها :

ـ استراتيجيات الحيرة، وهي التي تتخبط فيها الشعوب النامية، باتباع مناهج مختلفة، لا تسلم إلى شئ، وذلك باعتبارهم محو الأمية، عملا تعليميا، يمارسونه

في مستوى متدن تربويا وفنيا واجتماعيا، عن طريق التطوع، وعن طريق الصفوف المسائية؛ وينغمس الفنيون في علاج قضية التسرب ودعم الاقبال، في الوقت الذي يستعمل فيه أماكن التعليم العام، وكتبه ومعلموه؛ الأمر الذي لا يتفق مع عقلية الكبار، ولا مع الأوضاع الاجتماعية.

٣ ـ ولقد اهتم المجتمع الدولي بهذه المشكلة اهتماما كبيرا، فأولتها اليونسكو منذ نشأتها عناية خاصة، وطرحت عددا من المناهج والاستراتيجيات لمحو الأمية، وهكذا جاءت أول تجربة عالمية، متأثرة بالمنهج الهندي في تطوير القرى فكانت التربية الأساسية.

والتربية الأساسية فكرة ترمي إلى تحسين الحياة الريفية إلى جانب محو الأمية، وذلك باللجوء إلى الارشاد الزراعي والصحي، والاقتصاد المنزلي؛ تقوم على العمل التطوعي والتوعوي بين جماهير الريف ... وامتدت التربية الأساسية، Fundamental education، منهجا لمحو الأمية في العالم، وقد نشطت اليونسكو، في دعمه ونشره، بين الحكومات، فكانت بذلك أول حركة عالمية واضحة الاهداف والوسائل؛ واستمرت حوالي عقد من الزمان، من منتصف الاربعينات إلى منتصف الخمسينات، حيث ظهرت فكرة تنمية المجتمع المحلي، Communty development، التي تتخذ كذلك أساسا من المجتمعات المحلية، اطارا لممارسة نشاط أوسع في مجال التغيير الاجتماعي؛ في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والحرف الصناعية، وادخال التقنيات في عمليات الانتاج؛ وفي مباشرة التنظيم الاجتماعي، في مجاله، كالتعاونيات، على أن الشئ الأساسي في منهج تنمية المجتمع، هو أنه يتخذ من المشاركة الشعبية والتحامها مع الجهد الرسمي، مدخلا لنشاطه، لأن ذلك يضمن عملية التوعية، وفي الوقت نفسه الالتزام بالمشروعات والتحمس لها والتوحد معها، وقد وجد هذا المنهج قبولا واسعا، ودعمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية دعما كبيرا، إلى جانب اليونسكو ... التي دربت أعدادا كبيرة من القياديين المنشطين، في مختلف أنحاء العالم، وبخاصة في أمريكا اللاتينية وفي المنطقة العربية، لأنهما تضمان أكبر مجموعة من الدول التي تتحدث لغة واحدة، واستمر العمل بهذا المنهج، حيث أقيمت مشروعات تجريبية، في عدد من البلاد في المجتمعات النامية، عقدا من الزمن، وفي أواسط الستينات، ظهر منهج

عالمي جديد، هو محو الأمية الوظيفي، Functional illitteracy، الذي خلف منهج تنمية المجتمع، وتقوم فكرة محو الأمية الوظيفي، على تركيز الاهتمام في محو الأمية، على الجماعات المؤطرة والمنظمة أساسا في تنظيم انتاجي، مثل المصانع والمؤسسات الصناعية؛ والزراعية، وقد تبنت اليونسكو، والمنظمات الدولية، وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، دعم هذا المنهج؛ وتمويل مشروعاته، وتدريب القيادات له، واعداد المنشطين في برامجه، التي تعنى أساسا بالجانب الانتاجي؛ وهو منهج وظيفي، لأنه يهدف إلى ربط محو الأمية بالمهنة وبالعمل، الذي يقوم بهما الأمي، فيستغل محيطه الانتاجي والاجتماعي، ليبدأ منه تعليمه، ويتدرج فيه إلى ما يشبه التدريب المهني.

ومن هنا فإننا نجد، أن كل هذه المناهج، رغم الجوانب الايجابية، وبخاصة، على مستوى التوعية بخطر الأمية، وبرسم طرق متعددة، لمقاومتها، انطوت على سلبيات أساسية، أثرت على نجاعتها؛ ذلك أن حجم المشكلة، في كل حال، كان أكبر من تصور تلك المناهج، ومن وسائلها ...

وفي الواقع، فإن المناهج الثلاثة، تنطلق من أن الأمية مشكلة تعليمية تقليدية؛ وان الالمام بالقراءة والكتابة، ومبادئ الحساب، هدف أساسي في ذاته، وكل المشروعات الاجتماعية، التي تقوم حولها، هي حوافز للأميين ووسائل توعية، على أن منهج تنمية المجتمع يمتاز بفكرة تضافر الجهود الشعبية مع الجهود الرسمية؛ وهذه فكرة ايجابية، في الاسراع بعملية تغيير المجتمع، ومعينة على تقبل ذلك التغيير بالاشتراك في عملياته ...

أما منهج محو الأمية الوظيفي، فإنه يهدف إلى ربط محو الأمية بالانتاج الاقتصادي والاجتماعي، ولكن في اطار تنظيمي، الامر الذي يستبعد بالضرورة كل مواطن غير مؤطر، فضلا عن أنه يحصر محو الأمية في الانتاج المهني، ويهمل الجوانب السياسية الأخرى، مثل الاشتراك في الحياة العامة، والاستمتاع بحقوق المواطنة؛ والمشاركة في تكوين الرأي العام، وصناعة القرارات الخ ...

ذلك على أن العملية كلها، هي عملية، في الأساس تطوعية، بمعنى أنه ليس هناك الزام من نوع ما، في ممارسة محو الأمية في هذه المناهج، وهي منعزلة من

مؤسسيا ينمو ويتكاثر في تصاعد. إذن لا بدّ من خطة شاملة الزامية، لها بداية، ولها نهاية، يقوم بعدها العمل، للاستفادة من نتائج التقويم في المراحل المؤسسية الدائمة بعد انتهاء الحملة، خطة الزامية شاملة، لها عمق في الماضي وسعي في الحاضر؛ وامتداد للمستقبل، تخطيطا ونشاطا، ومؤسسات.

٣/٥ ـ على أن تتضمن خطة الحملة برنامجا محددا لتعميم التعليم والزامه على الاطفال المستحقين للتعليم، سدا لمنبع الأمية، وعلى أن تتضمن خلق نظم ثابتة، فيما يتصل بتكامل التعليم النظامي مع التعليم غير النظامي، تعليم الكبار؛ وان تخلق مؤسسات تعليمية ومهنية وفنية للمتحررين من الأمية، وان تكون لهذه المؤسسات بناء متكامل من القاعدة للقمة، وان تكون هنا قنوات التقاء مع التعليم العام، وعلى أن تكون هناك سيولة اجتماعية في سوق العمل الاداري والاقتصادي والمهني، في المجتمع، لشهادات تلك المؤسسات ...

٤/٥ ـ أما فيما يتصل بعملية تمويل هذه الحملات الوطنية الالزامية، إلى جانب التمويل المشترك بين المجتمع والحكومة، فان هناك فكرة أساسية في مجال «فكرة المواجهة الشاملة» عربيا؛ وهي أن القدرة العربية قدرة واحدة بشرا ومالا؛ فإن رأس المال العربي، في كل الاقطار العربية مدعو إلى إعداد رأس المال البشري، فيكون هناك صندوق عربي يضع فيه كل قطر عربي ما يستطيع، ويأخذ منه كل قطر عربي، ما يحتاج إليه، لاستكمال تعميم التعليم الأساسي والزامه؛ وفي دعم حملات المواجهة الشاملة، بحيث يكون ما يأخذه كل قطر من الصندوق العربي تكملة لالتزاماته في تعميم التعليم الأساسي والزامه وفي الحملة الشاملة وليس بديلا لهما. وهذا ما يسمى «بقومية المعرفة» وهو يأتي في صلب الاستراتيجية العربية لسد منابع الأمية، ودعم الحملات الوطنية الالزامية ...

٦ ـ وهكذا فإن الاستراتيجية العربية حاولت أن تجعل من محو الأمية، مدخلا طبيعيا وتاريخيا واجتماعيا، لمقاومة أسباب التخلف ومظاهره، وان تجعله الزاميا وجماعيا، ليس عملا تطوعيا وفرديا ... على أن يعقب هذه الحملة، ويكون نتيجة حتمية لها، خلق أنشطة مؤسسية دائمة ونامية.

٧ ـ ومن هنا فإن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهي تقدم هذه الاستراتيجية للأمة العربية؛ تجد أن هناك امكانية واسعة، واحتمالا مشروعا، في أن تعين هذه الاستراتيجية (المواجهة الشاملة) العالم على حل مشكلة الأمية، وذلك بالانطلاق من تصوراتها ووسائلها الأساسية، وتكييفها، لظروف كل اقليم؛ فقد استطاعت أن تتفادى كل أوجه القصور التي انطوت عليها المناهج الدولية الأخرى؛ والنظر إلى الأمية كقضية معقدة، أساسها «التخلف الاجتماعي والحضاري» وانه يجب أن تنطلق مقاومتها من هذا التصور، إلى جانب النظر إلى أن التعليم، في حد ذاته حق من حقوق المواطنة، وانه واجب من واجباتها، وليس مرادا به الانتاج الاقتصادي وحده.

والله من وراء القصد،

د. محيي الدين صابر
المدير العام

استراتيجية محو الأمية في البلاد العربية*

العناصر الأساسية للاستراتيجية

الاستراتيجية في مفهومها العام ما هي إلا إطار موجه لأساليب العمل، ودليل يرشد حركته.

وفي ضوء هذا المفهوم، صيغت مكونات الاستراتيجية من العناصر الأساسية التالية :

١ ـ رصد الواقع العربي للأمية وتحليله.

٢ ـ تحديد هدف الاستراتيجية.

٣ ـ عرض المبادىء والاتجاهات الأساسية.

٤ ـ الاجراءات التنفيذية لتلك المبادىء.

أولا ـ رصد الواقع العربي للأمية وتحليله

ان التفكير في وضع استراتيجية ما، ينبغي أن ينبع من خبرة عريضة بالواقع، ومن ثم كان استقصاء أوضاع الأمية في البلاد العربية وتحليل الجوانب المختلفة لها أمرين لا غنى عنهما عند رسم خطوط الحركة الجديدة، التي تتمثل في هذه الاستراتيجية حتى تكون أكثر ملاءمة للواقع وأبعد أثرا في تحقيق النجاح.

وتشير معظم الوثائق المعنية بتقدير حجم مشكلة الأمية والجهود التي بذلت في مواجهتها، إلى أن الموقف فيها قد وصل إلى مرحلة من الجمود، بل انه في تراجع في

★ اعتمدت هذه الاستراتيجية من قبل المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الدورة غير العادية الأولى ـ الخرطوم عام ١٩٧٨.

بعض الأحيان. فخطر الأمية مازال متفاقما رغم الجهود الطويلة المبذولة، وهو بذلك يقتضي بالضرورة وقفة تاريخية للانطلاق إلى عمل حاسم وجاد في إطار مسئولية قومية وتاريخية تقع على عاتق الأمة العربية حكومات وشعوبًا. ان مشكلة الأمية قد أصبحت عبئًا ينوء بها كاهل كل قطر عربي لقصور الامكانات البشرية والمادية والفنية عن التصدي لمصادرها ومظاهرها وآثارها.

وعلى الرغم مما تحقق من مبادرات في سبيل تطوير أساليب المواجهة، إلا أن الجهود المبذولة قد عجزت عن الوفاء بمتطلبات النجاح لو قيس بمقياس الكم أو بمقياس الكيف. فمن حيث الكم تبدو الجهود المبذولة ضئيلة قاصرة إذا قيست بحجم المشكلة في شتى أبعادها، أما لو قيست كيفا فإنه يبدو بوضوح أن الجهد مازال محدود المضمون لا يتيح للانسان العربي إمكانية المبادرة والقدرة على الحركة الذاتية الطموحة لتحسين الحال ورفع المستوى واللحاق بركب التطور العلمي والفني الذي يميز حضارة الربع الأخير من هذا القرن في تعدد معطياتها وتتابع منجزاتها. فغياب فلسفة واضحة لطبيعة المشكلة في حجمها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من ناحية، واضطراب المناهج من ناحية أخرى أمران يسمان أساليب العمل القائم.

ومن أبرز ما يكشف عنه الكم من حقائق أن نسبة المستوعبين في التعليم الابتدائي، من الأطفال العرب الذين في سن الالزام، قد بلغت في متوسطها ٦٦ ٪ خلال عام ١٩٧٤، على أن هذه النسبة قد تزيد أو تقل في بعض البلاد العربية بحسب ظروف كل بلد. وهذا يعني أن ما يقرب من ثلث الأطفال العرب الذين في سن الالزام لا يجدون مكانا في التعليم الابتدائي. هذا بالاضافة إلى المتسربين من التعليم الابتدائي مما يكون رصيدا متجددا من الأميين يضاف إلى الرصيد الحالي في كل عام.

ومن الملاحظات الهامة في هذا الصدد، أن نسبة المستوعبين في التعليم الابتدائي من أطفال القرى أقل بكثير من نسبة المستوعبين بين أطفال المدن، كما أن نسبة المستوعبين من الأطفال الاناث تقل عن نسبة المستوعبين من الأطفال الذكور في جميع الأحوال.

والحقيقة الثانية تتلخص في أن الجهود المبذولة لمواجهة الأمية بكل ما توافر لها من إمكانات مادية وبشرية لم تستوعب إلا ٢ ٪ تقريبا سنويا من الرصيد الحالي للأميين في الوطن العربي، والناجحون من هذه النسبة المحدودة لم تتعد نسبتهم ١ ٪ سنويا من هذا

الرصيد وهذا عائد غير مشجع لو قيس بأي مقياس. وأسباب ذلك كثيرة ومتنوعة يأتي شرحها مستفيضا في وثيقة أوضاع الأمية في البلاد العربية[١].

أما من حيث الكيف، فيكفي أن نشير إلى أن الجهود المبذولة حتى الآن لم تعنى بمسايرة متطلبات التطور الحضاري بعامة وبجوانبه المادية بخاصة، تلك الجوانب التي تشتمل فيما تشتمل عليه التقدم العلمي والتكنولوجي الحادث. وكما أن مفهوم محو الأمية الذي تأخذ به معظم البلاد العربية ما يزال قاصرا على مهارات القراءة والكتابة والحساب فقط دون الاهتمام بتوصيل معطيات الخبرة والحضارة المعاصرة إلى الدارسين حتى يتمكنوا من الاسهام القادر الفعال في إغناء متطلبات المعاصرة والاستفادة من معطياتها والاضافة إليها. وبعبارة أخرى يمكن القول ان الجهود الحالية لم تكن جلها في مستوى المسئولية القومية والتاريخية الملقاة على عاتق الأمة العربية.

ولعل أول ما يلفت النظر فيما انتهت إليه أوضاع الأمية وأساليب مواجهتها حالياً من طريق مسدود، ما نلمسه من قصور في كثير من جوانب المواجهة يتمثل في عدد من المؤشرات : منها غياب استخدام الأسلوب العلمي على مسرح هذا النشاط. فالأمر جدير بالاهتمام من الناحية الفنية بوضع خطط للبحوث والدراسات والتجارب وتنفيذها، كما يتطلب أيضا تقويماً مستمراً متتابعاً لخطوات التنفيذ توصلا إلى تدارك الأخطاء وتعديل المسارات حتى يحقق النشاط المبذول بغيته.

ومن أساليب العمل التي مازالت غائبة عن المجال، استخدام الأسلوب الاحصائي الذي يعتمد على البيانات الدقيقة، الموثوق بصحتها، وهو عنصر تفتقر إليه أجهزة محو الأمية بل والمجتمع العام ككل حتى الآن في الوطن العربي. ان الأسلوب العلمي هو حجر الزاوية في كل نشاط مهما كان هدفه وافتقاده يمثل حجر عثرة في سبيل إحراز التقدم المنشود.

ومن العوامل الهامة أيضا ما كشفت عنه حقيقة أوضاع الأمية من نقص في كفاءة الأجهزة العاملة في هذا النشاط كماً وكيفاً. فمن حيث الكم : تشكو هذه الأجهزة نقصا في عدد العاملين بها من الكوادر الفنية والادارية، أما من حيث الكيف : فإن القوى البشرية

---

(١) راجع وثيقة : أوضاع الأمية في البلاد العربية، وثائق مؤتمر الاسكندرية الثالث، منشورات الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، ١٩٧٦.

الموجودة حاليا بهذه الأجهزة ليست على مستوى الخبرة اللازمة لمواجهة المشكلة في حجمها الحقيقي. وبرغم الزيادة الملحوظة في عدد الأجهزة العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي، كتعبير عملي عن تنفيذ توصيات مؤتمر الاسكندرية الثاني، إلا أن هذه الأجهزة لا تزال تفتقد الامكانيات المادية اللازمة لمواجهة تحديات الأمية.

هذا كله يعني أن المشكلة لم تأخذ من الجد ما ينبغي أن يتكافأ مع حجمها الحقيقي في الوطن العربي. إن حركة محو الأمية في كثير من البلاد العربية مازالت في عداد الأنشطة الهامشية.

ثانيا ـ تحديد هدف الاستراتيجية

يتعين بعد بيان أوضاع الأمية، في البلاد العربية، قياسًا وتشخيصًا، تحديد هدف الاستراتيجية في تحرير الانسان العربي من أميته الأبجدية والحضارية معاً وفي آن واحد، وذلك بالوصول به إلى مستوى تعليمي وثقافي يمكنه من :

(أ) تملك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، إلى المستوى الذي يؤهله لمتابعة الدراسة والتدريب.

(ب) الاسهام في تنمية مجتمعه وتجديد بنيانه لتوفير المناخ الحضاري والاجتماعي الذي يحفز الفرد على الاستمرارية في التعليم.

وبهذا الهدف يمكن تجاوز مفهوم محو الأمية في إطاره الضيق، المقصور على تعلم القراءة والكتابة والحساب، باعتباره مفهوما يتناول عملية تعليم هامشية عاجزة عن الوفاء باحتياجات الأفراد كماً وكيفاً، انطلاقا بهذا الهدف إلى مجالات أكثر اتساعاً وشمولا، ليأخذ نشاط محو الأمية مضمونًا حضاريًا يرتبط بحركة المجتمع، وسياق التقدم الحضاري، والتغيرات الاجتماعية المصاحبة.

مراحل تحقيق الهدف :

ويقدر المدى الزمني المقترح لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي بخمسة عشر عاما، كحد أقصى، تبدأ بإقرار هذه الاستراتيجية على المستوى العربي منذ بداية عام ١٩٧٧، وتنقسم هذه الفترة إلى المراحل الثلاث التالية :

١ ـ مرحلة الاعداد والتهيئة : ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ (سنتان) :

وفي هذه المرحلة توجه الجهود إلى عمليات حصر وتصنيف الأميين في مختلف المواقع، والقيام بدراسة اجتماعية واقتصادية لرسم خريطة توضح المعالم الأساسية في المجتمع، للاستفادة منها في رسم وتوجيه الجهود في مرحلة التنفيذ، وكذلك إعداد المعلمين والأطر الادارية والفنية اللازمة، وتدريبهم، والقيام بعمليات الحشد والاعلام على مختلف المستويات، وفي مختلف المواقع، وتنظيم الجهود الرسمية والشعبية ووضع التشريعات اللازمة لذلك، ووضع البرامج التنموية على المستويات المحلية والاقليمية والوطنية، وكذلك تجهيز جميع الاحتياجات الفنية والادارية اللازمة. كل ذلك يعد تمهيداً لبدء الحملة الشاملة لمحو الأمية.

٢ ـ مرحلة التنفيذ : ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦ (ثمان سنوات) :

توجه الجهود المكثفة في هذه المرحلة لمحو أمية جميع الأفراد الذين ينتمون إلى جميع القطاعات المنظمة والمؤثرة في التنمية الشاملة بشكل أو باخر، رجالا ونساءًا، مع ضمان مشاركتهم الايجابية المؤثرة في جهود التنمية الشاملة، وعلى اختلاف أشكالها، والتي ينبغي أن تمثل جزءاً عضوياً من عملية محو الأمية نفسها.

ويؤدي تحقيق هدف المرحلة الثانية «مرحلة التنفيذ» إلى أن تكون أغلبية أفراد المجتمع العربي من المتعلمين، مما يحفز بقية الأميين، كنتية للمناخ الاجتماعي والثقافي الجديد، على التخلص من أميتهم في أقل وقت ممكن، مما يمكن المجتمع العربي بأسره من مواجهة التطور الحضاري والتكنولوجي المعاصر. والمشاركة الايجابية في صنعه.

٣ ـ مرحلة التصفية : ١٩٨٧ ـ ١٩٩١ (خمس سنوات) :

وفي هذه المرحلة توجه الجهود المكثفة إلى تصفية الجيوب المتبقية من المرحلة الثانية.

وبتحقيق الهدف الاستراتيجي في مراحله الثلاث، تتهيأ الأمة العربية للدخول إلى القرن الحادي والعشرين، وقد أصبح مواطنوها جميعا قد أعدوا ودربوا على المشاركة الفعالة في جميع مناشط الحياة الاقتصاية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ومن ثم

يتمكن المواطن العربي من المشاركة الايجابية في صنع الحضارة الانسانية مع الافادة من معطياتها.

ومن هنا تهدف هذه الاستراتيجية إلى رسم منهاج للتحرك السليم، للخروج من هذا التخلف الحالي إلى آفاق التقدم المأمول، عن طريق تأهيل القدرة العربية في ثروتها البشرية، لتكون على أتم استعداد للمساهمة الفعالة في صنع مكونات حضارة القرن الحادي والعشرين إلى جانب الاستفادة من نتائجها.

ثالثا ـ عرض الميادين والاتجاهات الأساسية

ترتكز هذه الاستراتيجية على عدة مبادىء تمثل في مجموعها وحدة متكاملة متناسقة ومتداخلة مع بقية عناصر الاستراتيجية، بحيث تتحرك هذه العناصر معاً وفي آن واحد حركة شاملة متوازنة تتناسب مع حجم المشكلة. وفيما يلي المبادىء والاتجاهات الأساسية للاستراتيجية :

١ ـ المفهوم الحضاري للأمية.
٢ ـ المواجهة الشاملة (تكامل جهود محو الأمية مع جهود التنمية).
٣ ـ قومية العمل العربي في مجالات محو الأمية.
٤ ـ أهمية القرار السياسي والارادة الشعبية في الحملة الشاملة.
٥ ـ توجيه الجهود الشعبية والجماهيرية وتوظيفها في حركة عون ذاتي في المعركة.
٦ ـ سد منابع الأمية بإلزامية التعليم الابتدائي وتعميمه.
٧ ـ تحقيق التكامل بين التعليم المدرسي وغير المدرسي.
٨ ـ الأخذ بالأسلوب العلمي في مواجهة المشكلة.
٩ ـ توظيف الحوافز المادية والاجتماعية والمعنوية في عملية المواجهة الشاملة.
١٠ ـ المتابعة والتقويم المستمران لكل المراحل والخطوات والأهداف.

١ ـ المبدأ الأول : المفهوم الحضاري للأمية

لم تعد مشكلة الأمية في كل أبعادها مشكلة تعليمية أو تربوية فحسب، بل هي في الأساس مشكلة حضارية، لذا ينبغي تحرير مفهوم محو الأمية من اطاره الضيق

المقصور على تعلم القراءة والكتابة والحساب، ومن اعتباره أيضا نشاطا تعليميا من الدرجة الدنيا، ليستوعب الأبعاد الحضارية والاجتماعية المنبثقة عنها، وبحيث يصبح اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب ليس غاية في حد ذاتها بقدر ما يجب أن تكون وسيلة لبلوغ غايات أهم. ومن هنا ينبغي توظيف تلك المهارات المكتسبة في سياق التقدم لتحقيق المشاركة الايجابية في بناء المجتمع الجديد، والقيام بالمسؤوليات التي تقتضيها المواطنة الصالحة.

٢ ـ المبدأ الثاني : المواجهة الشاملة (تكامل جهود محو الأمية مع جهود التنمية)

على الرغم من أن الأمية مشكلة في حد ذاتها، الا أنها وجه آخر لعملة وجهها الأول هو التخلف الحضاري. ولهذا يتطلب الأمر أن يكون العمل في مجال محو الأمية مستهدفا في ذات الوقت تحديث المجتمع، وما يشتمل عليه من بنى وعلاقات اجتماعية. وهذا يتطلب ضرورة اتخاذ أسلوب المواجهة الشاملة كأساس لحملات محو الأمية في كل موقع من مواقع العمل، اذا ما أريد تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع العربي في حركته إلى المعاصرة والتقدم. كذلك لابد من ربط جهود محو الأمية بجهود التنمية الشاملة، ويتمثل ذلك بالدرجة الأولى في عمليات التدريب المهني والثقافة العمالية والارشاد الزراعي وتنمية المجتمع، وتوجيه الجهود لنمو الفرد المتكامل بما يحقق انعكاسات واضحة على بناء المجتمع وتكامل وتخطيط التنمية الاقتصادية والبشرية على مختلف المستويات.

٣ ـ المبدأ الثالث : قومية العمل العربي في مجال محو الأمية

لا بد من الأخذ بمبدا قومية العمل العربي من خلال نظرة تتجاوز الحدود القطرية، سعيا لبناء الانسان العربي المعاصر، أيا كان موقعه، باعتباره واجبا قوميا، لأن الانسان العربي هو في الواقع أغلى الموارد وأبقاها وأكثرها عطاء وبقاء على الأرض العربية. إن القضاء على أمية الانسان العربي وتنمية قدراته ومهاراته كسب للأمة العربية كلها. لذلك فإن قومية العمل العربي من الحلول الأساسية لمواجهة المشكلة عن طريق مساعدة الدول القادرة للدول غير القادرة ماديًا وبشريًا. ومن هنا تجيء أهمية إنشاء مصرف عربي للثروة البشرية والمالية للاستفادة به في هذا الجهد المكثف المطلوب.

٤ ـ المبدأ الرابع : أهمية القرار السياسي والارادة الشعبية في الحملة الشاملة

يعد هذا المبدأ من من الأهمية بمكان. لأن مشكلة الأمية باعتبارها مظهرا للتخلف، مشكلة ذات طابع سياسي، تتطلب جهدا قوميا ووطنيا وتستحق الأولوية. ولما كان جوهر هذه الإستراتيجية يرتكز على أسلوب المواجهة الشاملة على جميع مناشط الحياة في المجتمع بهدف تحديثها، فانه لا يمكن تنفيذها بغير قرار سياسي يتخذ من أعلى مستوى في الدولة لتكون تلك المواجهة الشاملة ملزمة لجميع القائمين على مواقع التخطيط والتنفيذ في مختلف المناشط في المجتمع، وليكون في نفس الوقت منظما لجميع الطاقات والتحرك بها في الاتجاه السليم نحو القضاء على الأمية بمعناها الحضاري، محققا للارادة الشعبية.

والقرار السياسي والارادة الشعبية بهذه الصورة يمثلان شرارة الانطلاق للحركة الاجتماعية الشاملة التي تتصدى لكل مظاهر التخلف في المجتمع. فهما يملكان القوة التشريعية والادارية والشعبية المؤثرة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية وما تشتمل عليه من خطوات، كما يملكان تزويدها بامكانات التنفيذ.

٥ ـ المبدأ الخامس : توجيه الجهود الشعبية والجماهيرية وتوظيفها في حركة عون ذاتي في المعركة

ويتطلب هذا المبدأ حشد كل الطاقات الجماهرية المتاحة، وتوفير كل الامكانات المادية والعلمية اللازمة لها، وفتح الباب على مصراعيه أمام التنظيمات الجماهيرية لتقديم الاسهامات الفعالة الممكنة، وتشجيع الجهود الذاتية والتطوعية، في موجهة شاملة لمناشط الحياة، أملا في تحديث المجتمع وما يشتمل عليه باعتبار أن تحديث المجتمع هو الذي سيدفع بالأميين إلى التحرر من اسار أميتهم، وعلى أساس أن الأمية في طبيعتها افراز طبيعي للحياة التقليدية في المجتمع.

ان المبادرات الشعبية من قبل التنظيمات الجماهيرية التي تتمثل في التنظيمات العمالية والمهنية والجمعيات الاجتماعية والثقافية والنسوية وتنظيمات الشباب ما تزال ضعيفة في حاجة إلى دعم وتشجيع. ان هذه القوى ينبغي أن يكون لها اسهام واضح وفعال في الجهد المبذول وأن تدرس على المستوى القومي وعلى المستوى القطري وسائل اجتذاب هذه القوى إلى ميادين العمل بحيث تتحمل جانبا كبيرا من المسؤولية في

هذا المجال. وأن يكون العون الذاتي اتجاها أصيلا غير هامشي في حلبة هذا النضال بحيث لا يكون عبء التمويل كله ملقى على عاتق الحكومات، وإنما يكون في اطار مشاركة شعبية واعية.

٦ ـ المبدأ السادس : سد منابع الأمية بالزامية التعليم الابتدائي وتعميمه

يشير الواقع الحالي إلى أن أنظمة التعليم قد عجزت عن الوصول إلى الاستيعاب الكامل للملزمين. ويعني هذا تفاقم الأمية ودوام مدها بروافد البقاء. ومن البديهي أن يكون في مقدمة المبادىء الأساسية «سد المنابع» التي تغذي الأمية بنصيب وافر سنويا، تمكينا للجهود المبذولة من أن تتفرغ لتصفية الرصيد الحالي من الأميين، وليسهل بعد ذلك محاصرته وتقليص حجمه والقضاء عليه مع مرور السنوات المحددة في الهدف الاستراتيجي.

وهذا الأمر يتطلب وضع خطط عملية ومحددة زمنيا لاستيعاب جميع الأطفال العرب في سن الالزام، والتصدي لمشكلة التسرب بمعالجة أسبابه الاجتماعية والتربوية.

٧ ـ المبدأ السابع : تحقيق التكامل بين التعليم المدرسي وغير المدرسي

وفضلا عن تحقيق الاستيعاب الكامل للملزمين، لا بد أيضا من تحقيق التكامل بين التعليم النظامي (المدرسي) والتعليم غير النظامي (محو الأمية وتعليم الكبار) على مستوى التخطيط والتنفيذ والعائد في إطار فلسفة التعليم المستمر، وذلك بفتح القنوات ومد الجسور بين النظامين، لفتح فرص التعليم المستمر والدائم أمام المتحررين من الأمية حتى لا يقف تعليمهم عند مستوى منخفض يؤدي إلى الارتداد إلى الأمية. كما ينبغي الاستفادة من حاجات المجتمع المتجددة في تطوير النظم والتشريعات والادارة المدرسية فيما يختص بالسن والمناهج والمراحل والمستويات والتقويم والامتحانات والشهادات، بما يمكن من إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة واستنباط صيغ لمعاهد ومراكز لمختلف نوعيات المتعلمين ومستوياتهم، ولمختلف الأنشطة الحديثة للعمال والحرفيين والفلاحين وغيرهم.

٨ ـ المبدأ الثامن : الأخذ بالأسلوب العلمي في مواجهة المشكلة

بعد أن ثبت قصور الأساليب التقليدية في المواجهة الفعالة لمشكلة الأمية، يتطلب الأمر ضرورة الأخذ بالأسلوب العلمي في مواجهتها، ويتمثل ذلك في تصميم الخطط وإعداد الأطر والتقنيات الحديثة، ومجالات التنفيذ، والاستفادة من المعطيات العلمية في فهم سيكولوجية الكبار ومعرفة دوافعهم الحقيقية للتعلم، وكذلك الاستفادة من التقنيات الحديثة والأساليب الفنية في التنفيذ وفي رسم خطوات العمل وفي تقويمها، ورسم خريطة التنمية الشاملة على أساس التكامل العضوي بين المناشط التعليمية والحضارية.

٩ ـ المبدأ التاسع : توظيف الحوافز المادية والاجتماعية والمعنوية في عملية المواجهة الشاملة

ويعني هذا المبدأ تحديد الحوافز الايجابية والسلبية المادية والاجتماعية والمعنوية المناسبة لدفع الأميين نحو التعليم، ثم تبين الحوافز المناسبة لكل نوعية من نوعيات الأميين صغاراً وكباراً، ذكوراً وإناثًا، عمالا ومهنيين، في الريف والحضر والبادية، كل قطاع بما يناسبه من حوافز مادية واجتماعية ومعنوية في إطار خطط التنمية واحتياجات الأفراد والمجتمع.

١٠ ـ المبدأ العاشر : المتابعة والتقويم المستمران لكل المراحل والخطوات والأهداف

إن الالتزام بمبدا المتابعة والتّقويم المستمرين لسير العمل أثناء التنفيذ، لدراسة المعوقات وابتكار الحلول، أمر ضروري لا بد من الاهتمام به، لمعرفة الخطوات التي نفذت ومدى مسايرتها لمتطلبات العمل في هذا المجال ومدى اقترابها أو ابتعادها عن الأهداف المرسومة.

رابعا ـ الاجراءات التنفيذية لتلك المبادىء

وتطبيقا للمبادىء والاتجاهات الأساسية السابقة، يمكن طرح الخطوات الاجرائية التالية :

١ ـ في مجال المفهوم الحضاري :

في ضوء هذا المفهوم الجديد لا بد من برمجة الأهداف في شكل مسارات

ومستويات محددة لمناهج محو الأمية وتعليم الكبار بحيث يتحقق التكامل بين مرحلتين هما :

(أ) الحد الأدنى لمحو الأمية : ويعني قدرة الفرد على قراءة فقرة ما من صحيفة يومية بفهم وانطلاق، والتعبير الكتابي عن فكرة أو أكثر تعبيرا سليما واضحا خاليا من الأخطاء الكتابية، وإجراء العمليات الرياضية الأساسية التي تتطلبها حياة الفرد اليومية، ومعرفة وفهم أساسيات ثقافة مجتمعه العربي.

(ب) تعليم الكبار : في إطار فلسفة التعليم المستمر، ليشمل كل احتياجات الفرد التعليمية والثقافية، بما يمكنه من تنمية خبراته وقدراته بالقدر الذي يكفل له رفع مستواه الاجتماعي وتحقيق تكامله الايجابي مع ظروف ومتطلبات مجتمعة.

وبهذا المفهوم يتعين أيضا إعادة النظر في الأساليب والمناهج التي لا ترى في الأمية سوى الجهل بأساسيات القراءة والكتابة والحساب.

٢ ـ في مجال المواجهة الشاملة (تكامل جهود الأمية مع جهود التنمية) :

بما أن هذه الاستراتيجية قد بنيت على أساس ارتباط ظاهرة الأمية ارتباطا عضويا ببقية ظواهر التخلف في المجتمع فالأمر يتطلب :

(أ) الربط بين نشاط محو الأمية مع غيره من الأنشطة الموجودة في المجتمع والتي تمارسها جميع المؤسسات ربطا عضويا، للقيام بحركة اجتماعية ونشاط شامل يغطي كل أجزاء المجتمع للتحرر من قيود التخلف.

(ب) إعادة النظر في الأساليب القائمة والتخلي عن الوسائل التقليدية التي كانت تتعامل مع مشكلة الأمية باعتبارها ظاهرة مستقلة، يمكن تناولها بمفردها في معزل عن مشكلات التخلف الأخرى الموجودة في المجتمع ومظاهرها المتعددة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

(ج) إبراز دور المؤسسات الانتاجية والنقابات والاتحادات العمالية والمهنية والتنظيمات الجماهيرية والسياسية والاجتماعية والدينية والجمعيات الشبابية والنسائية، والمؤسسات العلمية والتعليمية ومراكز التجمعات السكانية، في المشاركة في مواجهة

المشكلة في شكل حملة شاملة، كل يتحمل فيها نصيبًا وافرًا من المسؤولية في مستويات التخطيط والتنفيذ بحسب خطة وجدولة زمنية. ويتم ذلك عن طريق تكوين أجهزة شعبية في صورة مجالس متسلسلة من المجتمع الوطني إلى المجتمع الاقليمي إلى المجتمعات المحلية، تتخذ المبادرات التي تقتضيها الخطة.

(د) ربط برامج ومشروعات محو الأمية بعمليات التدريب المهني والثقافة العمالية والارشاد الزراعي وتنمية المجتمع، وتوجيه الجهود في هذا الاطار بما يحقق صالح الفرد وخير المجتمع، على أن تتحمل كل من هذه المؤسسات نصيبها من المسئولية.

(هـ) أن تكون خطة محو الأمية جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية، بحيث تتضمن برامج ومشروعات محو الأمية تنمية حقيقية لمهارات وقدرات الأفراد كما تتضمن خطط التنمية مشروعات وبرامج لمحو الأمية، تنفذ داخل قطاعات ومشروعات التنمية وإعطاء الأولوية للقوى العاملة المنتجة من الجنسين، في ضوء حصر احتياجات التنمية المطلوبة من الانسان العربي.

٣ ـ في مجال قومية العمل العربي :

ويتطلب الأمر لتحقيق هذا المبدأ العمل على :

(أ) تنمية وتعزيز المؤسسات القومية العاملة في محو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي، ومساعدتها ماديًا وبشريًا، وتمكينها من تلبية الحاجات المتطورة في هذا المجال وفي تقديم العون الفني كلما كان ذلك لازما، ويتضمن ذلك التأكيد على :

★ توفير وتدعيم الأجهزة المسئولة عن تدريب القيادات اللازمة إداريًا وفنيًا.

★ حشد وتنظيم الجهد العربي من أجل توفير الموارد والوسائل التعليمية اللازمة بما يتفق وأسلوب المواجهة الشاملة.

★ تقديم نماذج لمشروعات وصيغ لحملات الدعوة لمحو الأمية.

★ الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال والافادة من جهد المنظمات الدولية المعنية.

ولتحقيق ذلك يقتضي الأمر حشد الامكانات المتاحة على المستوى القومي المتمثلة في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وجهازها العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، وفي المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في سرس الليان، التابع لليونسكو، لجمع الخبرات العربية وتجنيدها لخدمة الخطط التنفيذية في البلاد العربية.

(ب) إنشاء صندوق عربي لتمويل مشروعات وبرامج محو الأمية، ويمول هذا الصندوق من القادرين ماديا وبشريا، ويتم من خلاله تقديم العون لمن هم أقل قدرة.

(ج) ضرورة تنمية التعاون الثنائي، والمتعدد الأطراف بين الدول العربية في مجالات محو الأمية على أساس التكافل والتكامل القومي.

(د) تيسير الاستفادة من مؤسسات تعليم الكبار على المستوى القومي بالنسبة لأبناء فلسطين وغيرهم من أبناء الوطن العربي في الداخل والخارج، وخاصة في البلاد التي تطلب الدخول في الاطار العربي.

(هـ) إنشاء مصرف للمعلومات على المستوى العربي، يقوم بمسؤوليات حصر وتوثيق المعلومات اللازمة لنشاط محو الأمية وتعليم الكبار في نطاق المنظمات العربية.

(و) إنشاء مصرف عربي لتجميع الخبرة العربية البشرية لايفادها للبلاد العربية التي تحتاج إليها في نشاط محو الأمية وتعليم الكبار.

٤ ـ في أهمية القرار السياسي والارادة الشعبية في الحملة الشاملة :

ولتحقيق هذا المبدا يتطلب الأمر :

(أ) إصدار قرار سياسي من أعلى مستويات السلطة، متضمنًا الخطة الشاملة على مستوى الدولة لمواجهة الأمية والقضاء عليها، حتى تلتزم بتنفيذه جميع الأجهزة المعنية، إذ ترى فيه تعبيرا عن عزيمة سياسية صادقة تحرص كل الحرص على تحرير مجتمعها من الأمية والتخلف.

(ب) أن يكون لهذا القرار الفعالية في التنفيذ والتأثير المباشر مما يعطي لمتطلبات الحركة في هذا المجال الأولوية اللازمة سواء أكان ذلك في مجال التشريع أم التنظيم أم توفير الامكانات المادية والبشرية اللازمة.

٥ ـ في مجال توجيه الجهود الشعبية والجماهيرية وتوظيفها في حركة عون ذاتي في المعركة :

ويتطلب الأمر لتنفيذ هذا المبدأ :

(أ) تهيئة المجال العام في البلاد العربية لقيام التنظيمات الشعبية والاجتماعية والمهنية بدور بارز وفعال في نشاط محو الأمية على مستوى التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

(ب) أن تكون المشاركة الجماهيرية والعمل التطوعي والعون الذاتي جزءاً عضويًّا في تنظيم الحملة وذلك عن طريق تكوين رأي عام مستنير بين المواطنين يؤمن بخطورة مشكلة الأمية وضرورة القضاء عليها، بما يدفع الأميين إلى السعي الايجابي للتحرر من أسار الأمية والاستفادة من مختلف فرص التعلم المتاحة.

(ج) ربط برامج ومشروعات محو الأمية بمشاكل الجماهير وتوجيهها للوفاء باحتياجات الأفراد والمجتمع.

(د) إشراك الأميين في الجهود المبذولة لمحو الأمية وذلك من خلال القيام بالدراسات التي تكشف عن حاجاتهم وميولهم ودوافعهم وظروف حياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

٦ ـ في مجال سد منابع الأمية بإلزامية التعليم الابتدائي وتعميمه :

ويتطلب تنفيذ هذا المبدأ :

(أ) توفير الامكانات المادية والبشرية للوفاء باحتياجات الاستيعاب الكامل للملزمين عن طريق الصندوق العربي المشترك للدول غير القادرة بإمكاناتها المتاحة حاليا وعن طريق المنظمات العربية المتخصصة وبأسلوب علمي، وعلى أسس قومية، تنمية للثروة البشرية العربية.

(ب) تطوير نظم التعليم الحالية بما يكفل القضاء على ظواهر الاحجام والتسرب والارتداد إلى الأمية ومعالجة أسبابها الاجتماعية والاقتصادية بتوسيع دور المدرسة الاجتماعي ومسئولياتها في التغذية والصحة.

(ج) العمل على تطبيق نظام التعليم الالزامي وإطالة الفترة الزمنية التي يشملها سن الالزام.

٧ ـ في مجال تحقيق التكامل بين التعليم المدرسي والتعليم غير المدرسي :

ولتحقيق هذا المبدا يتطلب الأمر :

(أ) إعادة النظر في النظام التعليمي المدرسي الجامد، والاستفادة من حاجات المجتمع في تطوير النظم والتشريعات والادارة المدرسية، فيما يتصل بالسن والمناهج والمستويات والمراحل والتقويم والامتحانات والشهادات، وبما يسمح بمرونة الحركة ومد الجسور بين النظام التعليمي المدرسي والنظام التعليمي غير المدرسي.

(ب) العمل على أن يصبح لتعليم الكبار اعتراف تربوي وشرعية اجتماعية في سوق العمل العام.

(ج) فتح القنوات الموصلة بين تعليم الكبار والتعليم العام أو مع مراكز التأهيل المهني أو التدريب الفني لكي ينفتح تعليم الكبار بمرونة تامة باتجاه التعليم المستمر مدى الحياة.

(د) العمل على إيجاد أنماط جديدة من المدارس تختلف في برامجها ومراحلها ومدتها الزمنية عن المدارس النظامية، وذلك بالنسبة لليافعين والشباب من الأميين بما يتناسب وأعمارهم وخبراتهم.

٨ ـ في مجال الأخذ بالأسلوب العلمي في مواجهة المشكلة :

ان الأخذ بالأسلوب العلمي والالتزام به في كل مجالات محو الأمية، وفي كل مراحل العمل، تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة، يعد في مقدمة المبادىء التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية، لذا كان من الضروري التركيز على أهمية استخدام الأسلوب العلمي في المجالات التالية :

(أ) دراسة الأوضاع القائمة للتعرف على الخريطة الاجتماعية لكل مجتمع بإمكاناته واهتماماته واحتياجاته، ووضع خطة التنفيذ ارتكازا على معطيات تلك الدراسة.

(ب) تحقيق خطط التنفيذ لتعبئة وحشد القوى والموارد المتاحة والعمل على كفاءة استخدام الامكانات المادية والبشرية في تنسيق وتكامل لمقابلة متطلبات التنفيذ، مع مراعاة الملاءمة مع المواقف المتغيرة بمرونة وتجاوب سريعين.

(ج) بناء الهياكل التنظيمية في مختلف المستويات التنفيذية للأجهزة القائمة على التنفيذ في إطار تحديد واضح للمسئوليات، كل بحسب تخصصه ودوره في التنفيذ، وفي ظل علاقات إيجابية بين الجميع.

(د) مساعدة إدارات محو الأمية في تنفيذ برامجها ومشروعاتها باتباع الأساليب الحديثة، وتدعيمها بقيادات متخصصة مؤهلة لتسيير العمل بكفاءة وفعالية في مجالات المعلومات والبحوث والخطط والتقويم.

(هـ) تطوير محتوى وطرائق التعليم في برامج محو الأمية وتحديث أساليبها وتقنياتها بما يحقق للأمة العربية إحداث التقدم المنشود ومواجهة التحديات وخاصة الصهيونية والاستعمار، وبما يتمشى مع احتياجات المتعلمين الكبار ومطالب التطور في المجتمع وذلك عن طريق :

★ تعديل مناهج محو الأمية بحيث تتجاوز آليات القراءة والكتابة، إلى إمكانية توظيف مهارات الاتصال في إكساب المهارات الأساسية للمعرفة والمهنة، والاتجاهات الاجتماعية السليمة.

★ التعرف على أصول الثقافة العربية والبحث عن صيغ جديدة في مجال تعليم الكبار.

(و) استخدام التقنيات الحديثة في رفع كفاءة برامج محو الأمية. بصورة تكفل وصولها إلى الفئات المحرومة في الريف والبادية وخاصة المرأة، وذلك باستخدام وسائل الاتصال الجماهيرية وإقامة المسارح ونشر الأندية الثقافية والصحف المتخصصة للمتحررين من الأمية.

(ز) إعداد وتدريب الأطر القادرة على التفاعل مع القيادات المسئولة عن أجهزة محو الأمية واستخدام صيغ جديدة لمعلمي محو الأمية وتعليم الكبار بما يوفر الاعداد المطلوبة وزيادة فعاليتهم في التعليم.

(ح) الاعداد لتنفيذ دعوة إعلامية شاملة يخطط مضمونها على أسس علمية سليمة. على أن تستمر هذه الدعوة في مواكبة مراحل التنفيذ وبما يلائم كل مرحلة لاتاحة مناخ اجتماعي يحفز على التغيير ويساعد على إحداثه.

(ط) إعطاء أولوية في جهود محو الأمية لفئات السن المنتجة اقتصاديا (١٥ ـ ٤٥)، وفئات اليافعين، مع توجيه جهد مركز لمحو أمية النساء.

(ي) العمل على زيادة الموارد المالية الحكومية للجهود المبذولة في محو الأمية بحيث يتحقق نوع من الملاءمة العادلة بين موازنات كل من التعليم العام ومحو الأمية.

(ك) تطوير إمكانات برامج محو الأمية بما يجعلها تشمل بجانب ميزانية الدولة، إسهام المشروعات الانتاجية والمبادرات الشعبية، وعلى أن يقابل ذلك ترشيد الانفاق للوصول إلى أقل كلفة ممكنة.

٩ ـ في مجال توظيف الحوافز المادية والاجتماعية والمعنوية في عملية المواجهة الشاملة :

ولتنفيذ هذا المبدا يتطلب الأمر :

(أ) إعداد نظم متنوعة للحوافز الايجابية والسلبية، المادية والاجتماعية والمعنوية، بما يتناسب ونوعيات الدارسين من حيث الأعمال والأعمار والبيئات الاجتماعية والاقتصادية المتباينة.

(ب) توظيف هذه الحوافز بما يحقق الاستفادة منها، وذلك عن طريق ربطها بتيار الحركة والنشاط الانتاجي والاجتماعي، تحقيقا لاحتياجات الأفراد وصالح المجتمع.

١٠ ـ في مجال المتابعة والتقويم المستمرين لكل المراحل والخطوات والأهداف :

وهذا المبدا يتطلب لتنفيذه ما يلى :

(أ) توجيه جهد منظم لضمان سلامة تنفيذ الخطط الاستراتيجية المرحلية والتأكد من أن ثمارها تعود على الفئات التي تحتاجها فعلا.

(ب) الدراسة الموضوعية لما يواجه التنفيذ من صعوبات والعمل على إزالتها أولا بأول.

(ج) وضع المعايير السليمة لتقويم سير العمل، ولتعديل مسارات التنفيذ كلما تطلب الأمر ذلك.

خاتمة

برغم أن هذه الاستراتيجية وحدة متكاملة، إلا أن لها جانبيها القومي والقطري، وتقع مسئولية التنفيذ لعناصرها القومية على عاتق المؤسسات القومية العاملة في مجالي محو الأمية وتعليم الكبار في الوطن العربي. ولكي تنهض بهذه المسئولية، يتعين دعم الموارد المالية والبشرية لها للقيام بدورها خاصة في مجال البحوث والدراسات والتدريب وفي تقديم العون الفني والخبرة اللازمين تلبية للاحتياجات المتطورة في هذا المجال، وبما يتناسب مع ظروف القطاعات البيئية المختلفة في الوطن العربي.

أما الجانب القطري في هذه الاستراتيجية فسنده في التنفيذ الاجماع على هذه الاستراتيجية من جانب الأقطار العربية، وما تؤكد عليه من ضرورة إصدار خطة التنفيذ بقرار سياسي من السلطة العليا في كل قطر عربي، واعتبار قضية محو الأمية وما تتطلبه من حملة شاملة قضية سياسية بإعطائها الأولوية اللازمة على مستوى التخطيط والتنفيذ لحشد الموارد والطاقات من أجل التحرر النهائي من أسار الأمية.

الأمية مشكلة متعددة الوجوه.
باعتبارها مظهراً للتخلف سياسياً
واقتصادياً واجتماعياً.
لذا فهي تستحق الأولوية المطلقة في
خطط التنمية الشاملة وهو الأمر الذي
يستوجب دعمها بقرار سياسي على أعلى
المستويات لتكون هذه المواجهة الشاملة
ملزمة لجميع القائمين على مواقع التخطيط
والتنفيذ في مختلف مناشط المجتمع على
المستويين الرسمي والشعبي.
والقرار السياسي والإرادة الشعبية
هما شرارة الانطلاق للحركة الاجتماعية
الشاملة التي يمكن أن تتصدى لكل مظاهر
التخلف في المجتمع.